



بيان مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
المجلس التنفيذي لدورته ١١١ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية  
١٠ مارس ٢٠٢٦ م

السيد الرئيس / توماس شيب ،  
سعادة المدير العام السيد / فرناندو أرياس ،  
أصحاب السعادة، رؤساء الوفود،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابةً عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة قطر، وسلطنة عُمان، ودولة الكويت.

السيد الرئيس

إيماناً من دول المجلس بمركزية اتفاقيتنا، اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في المنظومة الدولية لنزع وحظر الأسلحة الكيميائية ومنع انتشارها، ودورها المحوري في تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

تعرب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن إدانتها واستنكارها بأشد العبارات للاعتداءات السافرة التي تشنها إيران باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة ضد دول مجلس التعاون الخليجي كافة بالإضافة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية تركيا، وجمهورية أذربيجان، المستمرة منذ يوم ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، في انتهاكٍ صارخ لسيادتها ووحدة أراضيها، ومخالفةٍ صريحةٍ وواضحة لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

وقد أسفرت هذه الهجمات غير المبررة بأضرار جسيمة طالت البنى التحتية المدنية، بما في ذلك المنشآت النفطية والمرافق الحيوية والمناطق السكنية، شملت مطارات وموانئ ومرافق سيادية واقتصادية، الأمر الذي أدى إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة وعرض حياة المدنيين وسلامتهم للخطر، متقدمين بخالص التعازي والمواساة إلى أسر الضحايا، متمنين الشفاء العاجل للمصابين. كما استهدفت هذه الاعتداءات السافرة البعثات الدبلوماسية وهو ما يتعارض

مع جميع الأعراف والقوانين الدولية بما فيها اتفاقيتي جنيف ١٩٤٩م وفيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١م التي تمنح الحصانة للمباني الدبلوماسية وموظفيها حتى في حالات النزاع المسلح.

السيد الرئيس

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسهم بشكل محوري في استقرار أسواق الطاقة العالمية وسلاسل الإمداد الدولية، إن استهداف مناطق تضم منشآت الحيوية من خلال هجمات عشوائية ومتعمدة يشكل تهديداً ليس فقط لأمن دولنا، بل أيضاً لاستقرار وأمن المجتمع الدولي كافة، وتؤكد دولنا حقها الأصيل في الدفاع عن نفسها، وستتخذ فرادى وجماعات جميع الإجراءات اللازمة للدود عن أمنها وحماية أراضيها والمواطنين والمقيمين، وفقاً للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ جميع التدابير المشروعة والمناسبة التي تكفل حماية سيادتها وسلامة أراضيها وأمن شعوبها.

السيد الرئيس

تؤكد دول مجلس التعاون تضامنها الكامل ووقوفها صفاً واحداً في مواجهة هذه الاعتداءات والهجمات، انطلاقاً من أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ، وأن أي اعتداء على دولة عضو يُعد اعتداءً على جميع الدول الأعضاء. كما تدعو دول المجلس المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الاعتداءات بشكل واضح وصريح، وتُعرب دول المجلس عن تقديرها لمواقف التضامن التي أعربت عنها الدول الصديقة إزاء هذه الاعتداءات. ونؤكد أن دول المجلس أكدت مراراً أنها لن تسمح باستخدام أجوائها وأراضيها لاستهداف إيران، كما نشدد على أهمية مسار الحوار والدبلوماسية للعلاقات بين الدول وأن هذا المسار هو السبيل الوحيد لتجاوز الازمة الراهنة والحفاظ على أمن المنطقة وسلامة شعوبها، وأن أي تصعيد من شأنه أن يقوض الأمن الإقليمي، ويجررها الى مسارات خطيرة

ستكون لها تداعيات على الأمن والسلم الدوليين ، وفي هذا الصدد نشيد بالدور الذي قامت به سلطنة عمان لاحتواء تصاعد الأزمة.

السيد الرئيس

تؤكد دول المجلس أن أمن الخليج العربي واستقراره يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأمن الإقليمي والدولي ، وأن أي تهديد لأمن هذه المنطقة ستكون له تداعيات واسعة على الاقتصاد العالمي واستقرار النظام الدولي .  
وكنا نأمل أن نعبر عن وجهة نظر دولنا بشكل مسهب عن تعاون الدول الأطراف والمنظمة للوصول إلى أهداف الاتفاقية ، إلا أن الاحداث الجارية حتمت علينا أن نعبر عن شواغل العديد من الدول الاطراف ، متطلعاً لأن أتحدث إليكم في الدورة القادمة بتفصيل عن مواقف دولنا التي تدعم بلا كلل الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والحفاظ على نظام حظر الأسلحة الكيميائية ، وتعزيز الامتثال الشامل والمتوازن لجميع أحكام الاتفاقية .

ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسعادتكم للتحضير لأعمال الدورة ١١١ ، متمنياً لسعادتكم النجاح في إدارة نقاشات مثمرة لهذه الدورة ، ويسعدني أيضاً الاعراب عن التقدير والشكر العميق لسعادة المدير العام / فرناندو آرياس ومساعديه في الأمانة الفنية وموظفي المنظمة على جهودهم لتحضير لأعمال هذه الدورة .

أمل اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته